

تحديد سياق منع العنف الجنساني والتصدي له

خطابات رنانة أم حقائق واقعة بالنسبة
لمنظمات حقوق المرأة/المنظمات التي تقودها
النساء في السياقات الإنسانية؟

شكرو تقدير

قادت فائزة حسيني تطوير وإعداد هذا التقرير. نشكر زملاء اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC) الذين دعموا كتابة هذا التقرير، بما في ذلك هيلينا مينشو وميرسي لوامبي، وأولئك الذين لعبوا دورًا محوريًا في تطوير وتنسيق البحث، بما في ذلك جان غابرييل كارفاليو، سوزاني تشيتو، ألبرت كادا، فيلستون بيتاها مشاغالوسا، إيف زابوليسير كاونغي وميريل نغوامبا من فريق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فايولا غامبوا روس، دولسي إسكالانتي، شيرلي بيريز، غليندي كروز، وسامارا ماسيس من فريق غواتيمالا؛ ماغدا روسمان وهناء أبو جلبوش من فريق الأردن؛ إنا كالوغا، باتريشيا غراي، كورنيليا آتون، كميل أندريه، أميرة طه، إيفلين فالجو، روكي كايا وروزماي تولا أوجنيوبي من وحدة الوقاية والاستجابة للعنف.

نود أيضًا الإعراب عن امتناننا للعملاء الذين شاركوا في مناقشات المجموعات المركزة (FGD) لشجاعتهم وانفتاحهم في مشاركة تجاربهم. كانت أصواتهم ضرورية لإثراء تحليلنا بوقائع معيشية حقيقية.

نحن ممتنون بشكل خاص للمطلعين الرئيسيين، بما في ذلك المنظمات الوطنية ودون الوطنية المعنية بحقوق المرأة والمنظمات النسائية، الذين خصصوا وقتهم وخبراتهم لمساعدتنا في هذا العمل. شكر خاص إلى Action Femmes Sourdes (AFS)، Bon Dieu Dans La Rue (BDR)، Dynamique des Femmes Juristes (DFJ)، وLigue pour la Solidarité Congolaise (LSC) في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ Asociación de Mujeres Río Isquizar (AMRIS)، وMujeres Mejorando Vidas (MMV)، وVISIBLES في غواتيمالا؛ Jerash Ladies Charity، وFamily Guidance and Awareness Center (FGAC)، وSIGI Solidarity in Global Institute في الأردن.

كما نقدم شكرنا الصادق للمانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) الذين شاركوا في المقابلات الرئيسية (KIs)، حيث ساهموا بأفكارهم لإثراء النتائج التي توصلنا إليها.

نود أيضًا الإعراب عن تقديرنا لمن ساهموا في هذا العمل: Little Fish (التصميم)؛ كاترين ميرفي (مراجعة النصوص)؛ إستيفانيا كالدرون بوتيس (الترجمة إلى الفرنسية والإسبانية)؛ Forum Tech (الترجمة إلى العربية والسواحيلية).

تتوجه اللجنة الدولية للإنقاذ بالشكر إلى Irish Aid لدعمهم في تطوير هذا المنشور. الأفكار والآراء والتعليقات الواردة هنا تقع على مسؤولية اللجنة الدولية للإنقاذ بالكامل ولا تعكس بالضرورة سياسة Irish Aid.

هذا التقرير هو شهادة على الجهود التعاونية للعديد من الأطراف، ونأمل أن يكون مساهمة هامة في تحسين برمجة GBV على مستوى العالم.



Irish Aid

Rialtas na hÉireann
Government of Ireland

صورة الغلاف الأمامي من
تصوير دانييل سسيموجيري
للجنة الإنقاذ الدولية

صورة الغلاف الخلفي من تصوير
ماهدر هايلسيلاسي

جدول المحتويات

04	موجز تنفيذي
06	التوصيات
09	تعريف المصطلحات الرئيسية
10	مقدمة
12	القسم الأول: تحديد السياق في برامج التصدي للعنف الجنساني
	« أمثلة على تحديد السياق في الممارسة
	« تقييم الممارسات الحالية لتحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني
	« النهج التي تستخدمها المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة لتحديد سياق برامج العنف الجنساني
	« التوجهات في النهج لتحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني
	« تقييم فعالية تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني
19	القسم الثاني: التمويل وتخصيص الموارد
	« القيود المفروضة على التمويل تمنع تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني
21	القسم الثالث: العوائق أمام تحديد السياق
	« العوائق الثقافية والاجتماعية
	« العوائق أمام الموارد والتمويل
	« العوائق اللوجيستية والتشغيلية
	« العوائق المؤسسية والتنسيقية
24	القسم الرابع: الاستنتاج
26	التذييل الأول: المنهجية
	« دراسة نظرية
	« المقابلات التي أجريت مع مقدمي المعلومات الرئيسيين
	« المناقشات الجماعية المركزة
	« جمع البيانات والعينات
	« الاعتبارات الأخلاقية
28	التذييل الثاني: تحدُّث العمليات
	« جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت المجهر
	« الأردن تحت المجهر
	« غواتيمالا تحت المجهر



موجز تنفيذي

يظل العنف الجنساني قضية عالمية مهمة، إذ تواجه واحدة من كل ثلاث نساء في العالم عنفًا بدنيًا أو جنسيًا ولا سيما على يد شريك حميمي.¹ ورغم المبادئ التوجيهية والمعايير العالمية القائمة لمنع العنف الجنساني والتصدي له وإعطائه الأولوية الخطابية عبر الحكومات والوكالات الإنسانية، تبرز هذه الإحصائية التحديات المستمرة في معالجة هذه القضية المتغلغلة. إذ تزيد مخاطر العنف الجنساني في الأزمات الإنسانية زيادة هائلة.² ومع تزايد شدة الأزمات الإنسانية وتواترها وطول مدتها، تستدعي الحاجة إلى الجهود المستمرة والمعززة لمنع العنف الجنساني والتصدي له.

وقد أكدت منظومة العمل الإنساني بما فيها المانحون على الحاجة إلى استجابة إنسانية "تتسم بالطابع المحلي"، وكذلك ضمان إمكانية تطبيق أطر العمل الإنسانية على السياقات المحلية بحيث تضمن الدعم الملائم للناجيات.

ورغم هذا التأكيد الخطابي، فقد وجدت التحليلات المستخلصة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، والأردن أنه في حالة عدم تحديد السياق بما يكفي، تنخرط مجموعات أصحاب المصلحة في دورة من إلقاء اللوم على الآخرين مع تحديد كل طرف باعتباره أساس المشكلة. فعلى سبيل المثال، يصرح المانحون

بأن المنظمات غير الحكومية الدولية غالبًا ما تفشل في تقديم الدعم الكافي لبناء قدرات الشركاء المحليين، مما يحد من قدرة هؤلاء الشركاء على إدارة التمويل على نحو مستقل. كما يشيرون إلى أن المنظمات غير الحكومية الدولية كثيرًا ما تطلب منجزات تستند إلى معايير عالمية قد لا تكون مناسبة تمامًا للسياقات المحلية. وعلى الجانب الآخر، تفيد هذه المنظمات بأن المانحين لا يقدمون تمويلًا على أساس الحاجة وغالبًا ما يتطلبون أن يكون لدى الشركاء المحليين مزيدًا من القدرات قبل أن يتمكنوا من إدارة الأموال بفعالية. بينما تشعر المنظمات المحلية، من جانبها، بالتهميش إذ تصرح المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة أن المنظمات غير الحكومية الدولية تحد من مشاركتها بسبب الخوف من فقدان السيطرة. وتعرب هذه المنظمات أيضًا عن شعورها بالإحباط تجاه المانحين بسبب عدم استجابتهم لاحتياجات المنظمات المُحددة السياق.

وقد وجدت التحليلات أن هناك أيضًا تحديات يُشعر بها بشدة في تحديد السياق الفعلي لبرامج التصدي للعنف الجنساني. فالعوائق الثقافية والاجتماعية، مثل المعايير الأبوية في غواتيمالا والوصم الذي يحيط بالملاجئ في الأردن، تمنع وصول الكثير من النساء إلى الخدمات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحد القيود اللوجيستية والمالية بما يشمل وسائل النقل والبنى التحتية غير

<https://www.unwomen.org/en/articles/facts-and-figures/facts-and-figures-ending-violence-against-women> 1

<https://www.rescue.org/article/what-gender-based-violence-and-how-do-we-prevent-it> 2



وتتضمن التوصيات الأخرى:

« تعزيز آليات تقديم الملاحظات القائمة على

المشاركة والتصرف بناءً عليها. فالكثير من

برامج العنف الجنساني تحتوي على آليات لتقديم الملاحظات، لكن يكمن التحدي في التأكد من أن تؤدي هذه الملاحظات إلى اتخاذ إجراءات. ورغم تقديم المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة لرؤى قيّمة، فإنها لا ترى غالبًا تغييرًا ملموسًا نتيجة لهذه الرؤى.

« بناء القدرات المحلية للاستدامة الطويلة المدى إذ

تُعَد المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة ذات أهمية حاسمة في تحديد سياق برامج العنف الجنساني، لكنها كثيرًا ما تواجه تحديات فيما يتعلق بالموارد والتدريب والاستقلالية. وبناء القدرات أمر أساسي لتجهيز هذه المنظمات بالمهارات في تصميم البرامج، والإدارة المالية، والدعوة، والقيادة والمشاركة المجتمعية مع ضمان التوافق مع المعايير العالمية والاستجابة للاحتياجات المحلية. وهذا الدعم سيعزز من قدرتها على الاشتراك في صنع السياسات وتحديد سياق البرامج لتلبية احتياجات العميلات على نحو أفضل.

وتسلط هذه الرؤى الضوء على الحاجة إلى نهج أكثر فعالية لتحديد سياق برامج العنف الجنساني، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل والتكيف الثقافي والتنسيق.

الملائمة من الوصول إلى الخدمات المهمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على التمويل المُقيّد القصير المدى وفقدان التمويل المباشر للمنظمات المحلية يعيق من استدامة البرامج الناجحة وقابلية توسيع نطاقها.

وضمن كل هذا، حددت العميلات أن ثمة تحدٍ مهم يكمن في توصيل الكثير من الخدمات لهن دون الاعتراف بأن العنف الجنساني يتأثر بقدر مهم بالمشكلات الأخرى ويؤثر فيها، مما يؤدي غالبًا إلى الضرر غير المتعمد وجعل العميلات يشعرن بأنهن لا يتم الاستماع إليهن. ويمكن لهذا الافتقار إلى نهج متكامل أن يقوّض الرعاية التي تتمحور حول الناجيات، وخصوصًا عندما لا تأخذ التدخلات في اعتبارها طبيعة العنف الجنساني المرتبطة بعوامل أخرى اجتماعية واقتصادية ومتعلقة بالصحة.

ويقدم التقرير عدة توصيات لمعالجة هذه التحديات، التي جُعِلت بعضها -مثل زيادة التمويل المباشر والتمويل المرن لمنظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء وتحسين التنسيق والتعاون- كوسائل لتحقيق أهداف التوطين، وزيادة تحديد أولوية العنف الجنساني عبر القطاع، وتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين، وإنهاء السيطرة الاستعمارية عن المساعدات الإنسانية. وهذه التوصيات، رغم كثرة تكرارها في كثير من الأحيان، بالغة الأهمية وتُطبّق أيضًا لضمان تحديد سياق البرامج وضمن جودتها.

التوصيات

تستند التوصيات التالية على تحليل للأدلة المستقاة من أجل هذا التقرير.

1

زيادة التمويل المباشر والمرن

يجب على المانحين إيلاء الأولوية للتمويل المباشر للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة مع ضمان أن تكون لهذه المنظمات موارد لتدير وتحدد سياق برامج العنف الجنساني على نحو مستقل. كما يجب أن تسمح آليات التمويل بالمرونة في أثناء تنفيذ المشروعات مما يمكن المنظمات المحلية من تبني برامجها استجابة للاحتياجات المتغيرة والملاحظات الآنية من المجتمعات التي تخدمها. وستوفر اتفاقات التمويل المتعددة السنوات الاستقرار اللازم للمنظمات كي تخطط للتدخلات المستدامة وتوسع نطاقها.

2

تحسين التنسيق والتعاون

من الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين المانحين، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات حقوق المرأة لمواءمة برامج العنف الجنساني مع الأولويات المحلية وتلبية احتياجات الناجيات بفعالية. وقد أكد المانحون على أهمية تعزيز التعاون من خلال آليات التنسيق الشاملة مثل الاجتماعات المنتظمة للمجموعات أو المجموعات الاستشارية حيث يكون للجهات الفاعلة المحلية صوتًا مسموعًا في عمليات اتخاذ القرار.

وأشار أحد المانحين إلى أنه

"لا بد من مساءلة الشركاء عن تقديم النتائج بالتعاون مع شركائهم المحليين بما يضمن التوافق مع الأولويات المحلية."

وهذا يسلط الضوء على حاجة المنظمات غير الحكومية الدولية إلى الاشتراك بفعالية مع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في التخطيط للتدخلات الرامية إلى مناهضة العنف الجنساني وتنفيذها بدلًا من التعامل مع هذه المنظمات باعتبارها جهات مستفيدة فرعية غير فعالة.

وقد شاركت إحدى ممثلات المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة قلقها خلال إحدى المقابلات بقولها:

"إننا نادرًا ما نلتقي بالجهة المانحة، باستثناء المنظمة غير الحكومية الدولية التي تقود المنحة. ويفترض الجميع، في معظم الأحيان، أن المنظمة الدولية غير الحكومية هي الجهة المانحة، لكنها لا تكون كذلك."

ويسلط ذلك الضوء على الانفصال بين المنظمات المحلية والمانحين، مما قد يحد من فعالية التدخلات المحددة السياق.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية أن تشارك أفضل الممارسات، وتقلل تكرار الجهود، وتحسن من الصلة السياقية لبرامج التصدي للعنف الجنساني وذلك من خلال إنشاء منصات متخصصة لتبادل المعرفة والتخطيط المشترك، فكل تعاون يضمن استجابة موحدة تتمحور حول الناجيات عبر جميع مستويات التنفيذ.

بينما توجد بالفعل آليات لتقديم الملاحظات عبر الكثير من برامج التصدي للعنف الجنساني، فإن التحدي يكمن في التأكد من عدم جمع الملاحظات فحسب بل التصرف بناءً عليها أيضًا. وغالبًا ما تشارك المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة والعمليات برؤى قيّمة بشأن التحديات والاحتياجات ضمن السياقات الخاصة بهن، إلا أن الكثيرات يفدن بأن ملاحظاتهم لا تتحول إلى تغييرات ملموسة.

وتقول إحدى ممثلات المنظمات التي تقودها النساء:

"تُجمَع التعليقات، لكنها نادرًا ما تؤدي إلى تغييرات يمكن أن نراها."

وهذا الانفصال يقوّض الثقة ويحد من إمكانات برامج التصدي للعنف الجنساني للتكيف بفعالية مع الواقع المحلي.

وأكدت إحدى العمليات على أهمية أخذ نظرة شاملة عند تلبية الاحتياجات معترفة بطريقة مبهجة في إحدى المناقشات الجماعية المركزة أنه في حين أنه من المهم أن يُتاح للمرء الوصول إلى المرحاض، فإن ذلك لا يكون مفيدًا إلا إذا كان هناك ما يكفي من الطعام لخلق الحاجة إلى استخدام هذا المرحاض.

ويعكس ذلك الحاجة الملّحة إلى دمج تدابير الأمن الغذائي ضمن التدخلات الرامية للتصدي للعنف الجنساني لضمان رفاه المشاركات وكرامتهن.

وبالمثل، تؤكد مشاركة أخرى على أهمية تسلسل الدعم بفعالية بقولها:

"الصابون أولاً ثم الاستحمام."

ويؤكد هذا التشبيه على ضرورة تحديد أولوية العناصر الأساسية مثل وجود مستلزمات النظافة الشخصية قبل الاستثمار في تحسينات واسعة النطاق للبنية التحتية.

ولمعالجة ذلك، يجب أن ينشئ المانحون والمنظمات غير الحكومية الدولية حلقات ملاحظات موجهة نحو العمل. إذ يجب أن تحصل المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة والعمليات على اتصالات واضحة حول الكيفية التي أثرت بها ملاحظاتهم على قرارات البرامج. فيجب أن تكون التحديثات المنتظمة والتعديلات الملموسة المستندة إلى المدخلات المجتمعية مدمجة في دورات تنفيذ البرامج.

وعلاوة على ذلك، يجب على المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية تخصيص الموارد لتعزيز قدرة المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة لجمع الملاحظات وتحليلها والاستجابة لها. ويشمل ذلك التدريب على كيفية دمج الملاحظات في تصميم البرامج وتنفيذها بفعالية. إذ يجب على المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية إنشاء أطر عمل شفافة للمساءلة تستطيع من خلالها توضيح كيف أثرت الملاحظات على قراراتها وتكيفات برامجها.

ومن خلال الاستماع بفعالية إلى الملاحظات واتخاذ إجراء متعمد، يمكن لأصحاب المصلحة ضمان ألا تكون برامج التصدي للعنف الجنساني متمحورة حول الناجيات فحسب، بل تكون أيضًا ديناميكية ومتجاوبة مع احتياجات المجتمعات التي تهدف إلى خدمتها.

تلعب المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة دورًا محوريًا في تحديد سياق البرامج الرامية للتصدي للعنف الجنساني، لكنها غالبًا ما تفتقر إلى الموارد والتدريب والاستقلالية اللازمة لتنفيذ التدخلات المستدامة والفعالة. ويجب على المانحين تمويل جهود المنظمات غير الحكومية الدولية لتزويد هذه المنظمات بالمهارات والأدوات المطلوبة لقيادة برامج التصدي للعنف الجنساني قيادةً مستقلة.

يؤكد أحد المانحين على وجود هذه الفجوة بقوله:

"لا ينبغي أن يكون الأمر كذلك، فالمنظمات غير الحكومية الدولية تظل تذكر بأن لديها شركاء محليين في منحها الفرعية، و لكن بعد مرور سنوات ما تزال الجهات المستفيدة الفرعية لا تستطيع بعد التقدم بطلب للحصول على تمويل على نحو مستقل."

وتؤكد هذه الملاحظة على الحاجة إلى وجود مبادرات لبناء القدرات تتجاوز المساعدة الفنية القصيرة المدى من أجل تعزيز النمو المستدام والاعتماد على الذات بين المنظمات المحلية

ومن المشكلات البالغة الأهمية التي أثارها المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة نقص التمكين والحيز الذي توفره المنظمات غير الحكومية الدولية. وتشير إحدى ممثلات المنظمات التي تقودها النساء إلى أن

"المنظمات غير الحكومية الدولية تخشى من أن نأخذ دورها، لذا فهي لا تمنحنا الحيز اللازم."

ويعكس هذا الشعور التوتر الكامن بين المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة المحلية، إذ يمكن أن تتردد المنظمات غير الحكومية الدولية في السماح للمنظمات المحلية بأن تتولى أدوار القيادة خوفًا من فقدان التحكم.

وتتضمن الجوانب الرئيسة لبناء القدرات:

- « تعزيز قدرة المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة على تصميم البرامج التي تتوافق مع كلٍ من المعايير المحلية والواقع المحلي على حدٍ سواء وإدارة هذه البرامج.
- « توفير التدريب فيما يتعلق بالإدارة المالية لضمان الامتثال لمتطلبات المانحين
- « تطوير مهارات الدعوة والقيادة لتمكين الإدارة الفعالة مع آليات التنسيق وعمليات صنع السياسات.

ويمكن لدعم الاستراتيجيات المجتمعية، بالإضافة إلى ذلك، تعزيز قدرة المنظمات المحلية على جمع الملاحظات وتبني تدخلات لتلبية احتياجات العمليات بصورة أفضل.

تعريف المصطلحات الرئيسية

تنطبق التعريفات التالية الواردة في هذا التقرير:

التكيف

تعديل المحتوى الحالي ليلئم جمهور جديد أو غرض جديد.

العوائق

الحواجز التي تواجهها المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني وتنفيذها بفعالية. ويشمل ذلك المقاومة الثقافية وقيود التمويل وعدم التوافق بين أولويات المانحين والاحتياجات المالية. وتنبع هذه العوائق أيضًا من مشكلات التنسيق مثل عدم وجود التمويل المباشر للمنظمات المحلية والصعوبة في التأكد من فهم المانحين الدوليين للسياق المحلي. وعلاوة على ذلك، تواجه بعض المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة عوائق مثل النزوح والمخاطر الأمنية والقدرات المحلية غير الكافية للحصول على الملكية الكاملة للبرامج المحددة السياق.

تحديد السياق

عملية التزامن فيما يلي:

« تقييم مدى تنفيذ مكونات برامج التصدي للعنف الجنساني وفقًا للمعايير الدنيا للتصدي للعنف الجنساني في سياق معين

« تحديد الإجراءات الأساسية و/أو الإجراءات الإضافية التي يجب إعطاؤها الأولوية، أو بدئها، أو تكيفها، أو المحافظة عليها، أو تعزيزها، أو تنسيقها بصورة أفضل لتحقيق الحد الأدنى من المعايير في سياق محدد.

وقد يتضمن تحديد السياق أيضًا تحديد الشركاء الملائمين، بما يشمل المنظمات التي تقودها النساء التي يلزم التنسيق معها لتحقيق الحد الأدنى من المعايير³ وتساعد هذه الإجراءات العاملين في المجال الإنساني في فهم احتياجات العمليات المحددة وإنشاء محتوى يلقي صدى لديهم.

المانحون

المنظمات أو الأفراد الذين يقدمون الدعم المالي للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة والجهات الأخرى التي تنفذ برامج التصدي للعنف الجنساني. ويلعب المانحون دورًا بالغ الأهمية في تشكيل نطاق التدخلات المحددة السياق وتوسيع نطاقها وتركيزها استنادًا إلى أولويات تمويلها.

التمويل

الموارد المالية التي يقدمها المانحون أو المنظمات غير الحكومية الدولية أو جهات أخرى لدعم تنفيذ برامج التصدي للعنف الجنساني. ويُعد التمويل الملائم والمستدام أمرًا بالغ الأهمية لضمان نجاح التدخلات المحددة السياق واستدامتها.

العنف الجنساني

أي فعل ضار مُوجَّه لفرد استنادًا إلى نوعه الاجتماعي بما يشمل العنف الجسدي والجنسي والعاطفي والاقتصادي. ويتجذر العنف الجنساني في ديناميكيات القوة غير المتساوية والتمييز على أساس النوع الاجتماعي، ويمكن أن يقع في العديد من البيئات بما يشمل الأسرة والمجتمع ومكان العمل.

المنظمات غير الحكومية الدولية

منظمات غير ربحية تعمل عبر الحدود الوطنية توفر المساعدة الإنسانية وبرامج التنمية بما يشمل مبادرات لمنع العنف الجنساني والتصدي له. وغالبًا ما تعقد هذه المنظمات شراكات مع منظمات محلية لتنفيذ برامج محددة السياق في المناطق المتأثرة بالآزمات.

إضفاء الطابع المحلي

تمكين المقيمين المحليين في البلدان المتأثرة من قيادة المساعدة الإنسانية وتوصيلها. ويهدف ذلك إلى تعزيز قدرة المنظمات المحلية ومواردها للاستجابة للآزمات وتعزيز الاستفادة الطويلة المدى، كما يعترف بأهمية المعرفة المحلية والفهم الثقافي في تقديم المساعدة الفعالة والملائمة ثقافيًا. ومن خلال تمكين الجهات الفاعلة المحلية، يهدف إضفاء الطابع المحلي إلى تحسين صلة التدخلات الإنسانية وفعاليتها وتأثيرها.⁴

ويجب ألا يُفسَّر إضفاء الطابع المحلي باعتباره ترجمة المحتوى وتكييفه ليلئم منطقة أو لغة محددة مثل تحويل موقع إلكتروني من الإنجليزية إلى الإسبانية لجمهور أمريكا اللاتينية.

النهج المتمحور حول الناجيات

مبدأ رئيس في برامج التصدي للعنف الجنساني يولي الأولوية لاحتياجات الناجيات وكرامتهن واستقلالتهن عند تصميم الخدمات وتوصيلها. ويضمن هذا النهج عدم إصابة الناجيات بالصدمة مرة أخرى وأن تكون أصواتهن واختياراتهن هي جوهر التدخل أو دعمه.

المنظمات التي تقودها النساء

منظمات تقودها النساء بصورة أساسية تدعو إلى تنفيذ البرامج ومعالجة المشكلات التي تؤثر على النساء بما يشمل منع العنف الجنساني والتصدي له. وغالبًا ما يكون لدى هذه المنظمات فهم عميق للسياق المحلي وهي أساسية لتحديد سياق التدخلات.

منظمات حقوق المرأة

منظمات متخصصة في تعزيز حقوق النساء بما يشمل حمايتهن من العنف الجنساني. وتلعب منظمات حقوق المرأة دورًا حاسمًا في تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني من خلال ضمان توافق التدخلات مع كلٍ من الاحتياجات المحلية والمعايير الدولية.

https://gbvaor.net/sites/default/files/2021-01/FGMS_Contextualization%20Tool_EN_Final.pdf 3

https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/what/humanitarian-aid/localisation_en 4

مقدمة

لطالما كان العنف الجنساني من التدخلات المنقذة للحياة في الاستجابة الإنسانية لأكثر من عقد من الزمان. ويبحث هذا التقرير ما إذا كانت الخدمات الإنسانية المتعلقة بالعنف الجنساني متاحة ومناسبة وفعالة للسكان المحليين أم لا. ويهدف إلى الحصول على صورة واضحة لكيفية تنفيذ ممارسات تحديد السياق والنتائج التي تحققها هذه الممارسات للعمليات والمجتمعات. فهو يبحث الكيفية التي تحدد بها المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة سياق المبادئ التوجيهية العالمية المتعلقة بالعنف الجنساني من أجل تلبية الاحتياجات المحلية، والمعايير الثقافية، وأطر العمل القانونية، والجغرافيا. ويستكشف التقرير، بالإضافة إلى ذلك، ما إذا كانت هذه المنظمات تتلقى تمويلًا ملائمًا لجهودها أم لا وما إذا كان التمويل متاح كافٍ لتنفيذ عمليات التكيف هذه بفعالية من عدمه.

ويستكشف التقرير كيف تتبنى المنظمات المبادئ التوجيهية العالمية لتلبية الاحتياجات المحلية والمعايير الثقافية وأطر العمل القانونية والواقع الجغرافي في كل منطقة. ويستند إلى المقابلات التي أجريت مع مقدمي المعلومات الرئيسيين مع المانحين والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، واستعراض وثائق المنشورات العالمية، وحيثما أمكن، القطرية والإقليمية المتاحة.

وقد قيمت الرؤى المستخلصة من المناقشات الجماعية المركزة مع العمليات -الناجيات والمعرضات لخطر العنف

وقد قدم كل نوع من أنواع أصحاب المصلحة المعلومات لسرد قصة ما إذا كانت الاستجابات للعنف الجنساني محددة السياق أم لا وكيفية إجراء ذلك. وتوفر النتائج رؤى في الكيفية التي يمكن أن تحقق بها المنظمات الإنسانية جماعيًا وفرديًا تدخلات محددة السياق متعلقة بالعنف الجنساني. فعلى سبيل المثال، تسلط ملاحظات العمليات المستخلصة من المناقشات الجماعية المركزة الضوء على مستوى اشتراكهم في عملية تحديد السياق وكيف تعكس خبراتهم فيما يتعلق بخدمات التصدي للعنف الجنساني فعالية هذه التدخلات المكيفة محليًا.

وتستكشف المقابلات التي أجريت مع المنظمات غير الحكومية الدولية كيفية تعريف هذه المنظمات وإبلاغها الأولوية لتحديد السياق في برامجها المتعلقة بالعنف الجنساني، ولا سيما فيما يتعلق بقرارات التمويل ومشاركتها للشركاء المحليين بما يشمل المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في عملية تحديد السياق. إذ شارك المانحون الرؤى المتعلقة بجوانب تحديد السياق التي يعطونها الأولوية للتمويل وكيفية تقييمهم الحاجة إلى تحديد السياق.

وتوصف منهجية جمع الأدلة وتحليلها في التذييل الأول.



البرامج وإمكانية الوصول إليها.⁷

وتُظهر هذه المبادئ التوجيهية والسياسات الأخرى، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين⁸ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة⁹ أن النهج المكيفة محليًا أساسية لتعزيز التعاون وتحسين الاستدامة وضمان حصول الناجيات على نتائج أفضل. ومن خلال موازنة التدخلات مع الاحتياجات الخاصة بالمجتمع والاستفادة من القدرات المحلية يمكن لأصحاب المصلحة بناء برامج مستجيبة ومؤثرة للتصدي للعنف الجنساني.

ومن الأهمية بمكان فهم الممارسات المحلية مع تقييم الطرق التي تستخدمها الوسائل المحلية وتقييم فعالية جهود تحديد السياق هذه لتشكيل التدخلات في المستقبل. وستبحث الأقسام التالية تعقيدات تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني، مع البدء في تقييم عميق للممارسات والاستراتيجيات الحالية التي تستخدمها المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة. وسنستكشف أيضًا التوجهات الناشئة، والتحديات التي تُواجه في التنفيذ، والدروس المستفادة الرئيسية لعرض نظرة شاملة للتعقيدات والحلول في إعداد برامج التصدي للعنف الجنساني. وسيتبع هذا التحليل التأسيسي مناقشة شاملة بشأن قيود التمويل والتوصيات لتعزيز تخصيص الموارد وهو أمر حاسم للتغلب على العوائق المحددة.

توفر المعايير الدنيا للتصدي للعنف الجنساني⁵ توجيهات فيما يتعلق بالتدخل المتعلق بالعنف الجنساني وجهود التصدي له عبر جميع التدخلات الإنسانية. ويتطلب تنفيذ هذه المعايير تحديد السياق المراعي للاحتياجات المحلية والمعايير الثقافية وأطر العمل القانونية والجغرافيا.

وتسلط أداة تحديد قياس المعايير الدنيا للتصدي للعنف الجنساني الضوء على أن البرامج الفعالة للتصدي للعنف الجنساني تعتمد على تصميم تدخلات للواقع المحلي دون المساس بالمبادئ العامة. ويحسن تحديد السياق من فعالية البرامج من خلال معالجة الفجوات القائمة في الموارد، والعوائق الثقافية، والاحتياجات الخاصة بالناجيات مما يضمن أن تكون الخدمات متاحة ومؤثرة في الوقت نفسه.

وتشير الأدلة إلى أن النهج المحددة السياق تعزز التعاون والاستدامة مما يؤدي إلى نتائج أفضل للناجيات.⁶ وبالمثل، فإن المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن دمج التدخلات لمنع العنف الجنساني في العمل الإنساني تؤكد على أن تحديد السياق أمر بالغ الأهمية لتقليل المخاطر وتعزيز المرونة في البيئات الإنسانية المتنوعة. وتدعو هذه المبادئ التوجيهية إلى تحديد سياق أطر العمل العالمية بما يناسب السياقات المحلية ومن أجل معالجة الفجوات في الموارد والعوائق الثقافية والاحتياجات الخاصة بالناجيات لتحسين ملاءمة

https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/19-200_Minimun_Standards_Report_ENGLISH-Nov.FINAL_.pdf 5

https://gbvaor.net/sites/default/files/2021-01/FGMS_Contextualization%20Tool_EN_Final.pdf 6

https://wrw.unwomen.org/sites/default/files/2021-11/GBV-Implementation-Strategy-Guide-2015_0.pdf 7

<https://www.unhcr.org/media/unhcr-policy-prevention-risk-mitigation-and-response-gender-based-violence-2020> 8

aa9276_82ef51da8eea4a05906f185d5b977a50.pdf 9



1

القسم الأول

تحديد السياق في برامج التصدي للعنف الجنساني

ويضمن تحديد السياق أن تكون برامج التصدي للعنف الجنساني متمحورة حول الناجيات ومتوافقة مع التحديات الفريدة لكل منطقة. فهو يعزز ما يلي:

- « الصلة الثقافية من خلال عكس الممارسات والمعتقدات الثقافية للمجتمعات المحلية مع تحدي المعايير الضارة
- « القبول المجتمعي لأن البرامج المحددة السياق من المرجح أن تحصل على ثقة المجتمعات المحلية ودعمها مما يزيد من المشاركة والتأثير
- « الدعم الشامل للناجيات حيث يمكن لهن الوصول إلى الخدمات التي تلبي احتياجاتهن الاجتماعية والنفسية والقانونية بطريقة تراعي الحساسية الثقافية.

يضمن تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني التزام هذه البرامج بالمعايير والمبادئ التوجيهية العالمية الموضوعية مع تكييفها لملاءمة الواقع الفريد للسياقات المحلية. إذ يأخذ في الاعتبار المعايير الثقافية وأطر العمل القانونية والاحتياجات المجتمعية وجغرافيا المنطقة التي تُنفَّذ فيها هذه البرامج. وبدلاً من تبديل المعايير العالمية، يركز تحديد السياق على تنفيذ هذه المعايير بطرق ذات صلة وعملية ومؤثرة في البيئات المحلية المختلفة. ويُعَدّ التعاون مع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة أمراً أساسياً، لأن هذه المنظمات تقدم فهماً عميقاً للواقع المحلي وتضمن أن تلقى البرامج صدى لدى المجتمعات المحلية التي تخدمها.

أمثلة على تحديد السياق في الممارسة العملية

فيما يلي نظرة عامة على ممارسات تحديد السياق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، والأردن ويحتوي التذييل الثاني على المزيد من الأوصاف الشاملة.

ينطوي تحديد السياق في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دمج برامج سبل العيش مع خدمات التصدي للعنف الجنساني لمعالجة نقاط الضعف الاقتصادية التي تفاقم من مخاطر الناجيات. فعلى سبيل المثال تدريب العميلات لصنع الصابون أو الخياطة أو إنتاج الفحم النباتي لا يوفر لهن فحسب مصدرًا للدخل بل يقلل أيضًا من اعتمادهن على آليات التأقلم الضارة مثل ممارسة الجنس للبقاء على قيد الحياة. وفي المناطق التي تحتوي على بنية تحتية محدودة، تُقدّم هذه البرامج في المواقع الصديقة للمجتمع المحلي التي تضمن سهولة الوصول إليها وسلامتها. ويعالج هذا النهج الثنائي كلا من الاحتياجات الفورية للعمليات والعوامل الهيكلية التي تديم مخاطر العنف الجنساني.



جمهورية الكونغو الديمقراطية

في غواتيمالا يركز تحديد السياق على الوصول إلى نساء الشعوب الأصلية إذ تواجه الكثير منهن عوائق إضافية مثل اختلافات اللغة وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة. ومن خلال ترجمة المواد إلى اللغات المحلية للشعوب الأصلية مثل لغة المام أو الكيشي (الكيتشي) واستخدام وسائل المساعدة البصرية أو سرد القصص، يمكن للبرامج أن تجعل المعلومات المهمة بشأن العنف الجنساني متاحة للجميع. وعلاوة على ذلك، فإن جهود التوعية تتوافق مع التفضيلات المجتمعية مثل استضافة الجلسات في أماكن مجتمعية موثوقة أو دمج خدمات رعاية الأطفال لتشجيع مشاركة النساء اللاتي يتحملن مسؤوليات تقديم الرعاية.



غواتيمالا

في الأردن، حيث الملاجئ العامة للعمليات غالبًا ما تكون موصومة ثقافيًا، يتضمن تحديد السياق إعداد نماذج بديلة لتقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال، الخدمات المتنقلة للتصدي للعنف الجنساني تتيح للعمليات الوصول إلى الدعم بسرية، بينما توفر الأماكن الآمنة داخل المراكز المجتمعية بيئة موثوقة ومقبولة ثقافيًا. كما تعطي المشاركة المجتمعية الأولوية للعمل مع النساء والفتيان لتحدي المعايير الضارة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وهي خطوة مهمة في تعزيز التحدي الاجتماعي على المدى الطويل في البيئات المحافظة.



الأردن

تقييم الممارسات الحالية لتحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني

تتنوع الممارسات الحالية لبرامج التصدي للعنف الجنساني عبر المناطق متأثرة بالسياقات المحلية والمعايير الثقافية والموارد المتاحة. وتتصدر المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة تحديد سياق معايير التصدي للعنف الجنساني ليناسب هذه البيئات الفريدة، متنقلة في كثير من الأحيان بين المشاهد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد كانت المشاركة المجتمعية المحلية عبر جميع السياقات المقيّمة مركزية لضمان قبول برامج التصدي للعنف الجنساني وصلته بمن يخدمهن. وقد أفادت المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة أن تكييف الخدمات لتلبية احتياجات الفئات المهمشة مثل الشعوب الأصلية في غواتيمالا واللاجئين في الأردن تظل على رأس الأولويات. وأخيرًا، فإن بناء قدرات المنظمات المحلية يظل محور تركيز مهم ولا سيما في سياق التمويل المحدود والتحديات التشغيلية.



ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دمجت المنظمات التي تقودها النساء دعم سبل العيش مع برامج التصدي للعنف الجنساني مقدمة للعمليات الفرص لاكتساب مهارات مثل صنع الصابون وإنتاج الفحم النباتي. وهذا النهج لا يعالج نقاط الضعف الاقتصادية فحسب بل يمكن العمليات أيضًا من أن يصبحن مستقلات ماليًا مما يقلل بالتالي من اعتمادهن على استراتيجيات التكيف الضارة مثل ممارسة الجنس للبقاء على قيد الحياة. ويساعد دمج سبل العيش وخدمات التصدي للعنف الجنساني في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، إلا أن التحديات الأمنية وفجوات التمويل ما تزال تفرض عوائق أمام التوسع في هذه البرامج لتشمل المناطق الأكثر تأثرًا بالنزاعات والمناطق النائية.

وفي غواتيمالا، حددت المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة سياق برامج التصدي للعنف الجنساني لتلبي احتياجات المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية وخصوصًا في المناطق الريفية. إذ تعمل المنظمات المحلية التي تقودها النساء مع قادة المجتمعات المحلية على ضمان فهم البرامج وقبولها، مع ترجمة المواد في كثير من الأحيان إلى لغات الشعوب الأصلية مثل المام والكيشي. كما تستخدم هذه المنظمات الأدوات البصرية وسرد القصص لإشراك الفئات ذات مستوى الإلمام المنخفض بالقراءة والكتابة. إلا أن عائق بالغ الأهمية يظل يكمن في تأمين التمويل الكافي لتوسيع نطاق هذه الجهود عبر المناطق النائية. وعمليات التكيف هذه تركز على تحسين سهولة وصول العمليات وضمان شعورهن بالراحة في طلب المساعدة.

وقد عالج تكييف خدمات التصدي للعنف الجنساني في الأردن المعايير الاجتماعية المحلية التي تثبط عزيمة العمليات عن طلب المساعدة ولا سيما في المناطق الأكثر تحفظًا. وتعد الوحدات المتنقلة للتصدي للعنف الجنساني مثالًا للحل المبتكر لهذا التحدي، إذ توفر الخدمات بطريقة سرية ومراعية للحساسية الثقافية. كما توفر الأماكن الآمنة مجتمعيًا بديلًا للملاجئ العامة حيث قد يكون الوصم عائقًا مهمًا. ورغم ذلك، فإن ندرة التمويل المستدام تقيد من القدرة على توسيع نطاق هذه النماذج عبر الأردن. ويُعد إشراك الرجال والفتيان في تحول المعايير الجنسانية أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين ومنع العنف في المستقبل.

النُهج التي تستخدمها المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة لتحديد سياق برامج العنف الجنساني

تفيد المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة باستخدام عدد من النُهج المبتكرة لتحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني وتنفيذها. إذ تسد جميعها الفجوة القائمة بين المعايير العالمية والواقع المحلي مما يضمن فعالية التدخلات واستدامتها وتمحورها حول الناجيات. وفهم هذه النُهج يوفر رؤى قيّمة فيما يتعلق بالكيفية التي تلبي بها المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة الاحتياجات المحلية مع الدعوة للتغيير المنهجي. وهذه النُهج لا تعزز من صلة البرامج فحسب بل تعزز أيضًا من ملكيتها والمساءلة المحلية لها.

النُهج القائمة على المجتمعات المحلية

تعطي المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة الأولوية لإشراك المجتمعات المحلية لضمان أن تكون برامج التصدي للعنف الجنساني مصممة لتلبية الاحتياجات المحددة للنساء اللاتي تخدمهن وواقعهن. ومن خلال العمل مع القادة المحليين، والمنظمات المجتمعية والناجيات تضمن هذه المنظمات أن تكون البرامج ذات صلة ثقافية ومقبولة على نطاقٍ واسعٍ على حدٍ سواء.

بناء القدرات من أجل الملكية المحلية

من الأهمية بمكان بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية مع ضمان الاستدامة والقيادة المحلية. وتوفر المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة التدريب والموارد للمنظمات المحلية مما يمكنها من إدارة برامج التصدي للعنف الجنساني إدارة مستقلة مع تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.

النُهج المتمحورة حول الناجيات

تضمن البرامج المصممة بالتمحور حول احتياجات الناجيات وتفضيلاتهن تدخلات أكثر فعالية. وتستمتع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة للناجيات وتدمج ملاحظتهن في إعداد البرامج، مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية والتمكين الاقتصادي لهن.

التكنولوجيا والابتكار في تقديم الخدمات

تستفيد المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة من التكنولوجيا في الوصول إلى المجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها وتوسيع نماذج تقديم خدماتها. وقد أصبحت منصات الهاتف المحمول والتطبيقات عن بُعد والتوعية الرقمية أمور بالغة الأهمية في ضمان إمكانية وصول العميلات للرعاية ولا سيما في المناطق ذات البنية التحتية المحدودة.

دعوة لإصلاح السياسات والقوانين

تشارك المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في الدعوة للتأثير على السياسات المحلية والوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني مما يضمن ألا تكون أطر العمل قانونية فحسب بل أيضًا نافذة على نحو فعال. وتعمل هذه المنظمات مع الحكومات والهيئات الدولية للدعوة لحماية العميلات ومقاضاة الجناة.

فعلى سبيل المثال في الأردن تدعو منظمات حقوق المرأة لسن قانون أشد صرامة فيما يتعلق بالتحرش الجنسي والعنف الجنساني مع الدفع لإجراء إصلاحات في السياسات توفر حماية ودعم أفضل للناجيات.



التعاون ودعم شبكة العلاقات

إن التعاون بين المنظمات المحلية والدولية أمر حيوي لمشاركة الموارد والمعارف والخبرات. وتعزز المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة الشراكات التي تعزز من زيادة نطاق برامج التصدي للعنف الجنساني وفعاليتها.

التوجهات في النهج لتحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني

تتنوع نُهج تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني بين أصحاب المصلحة المختلفين مما يعكس أولوياتها الفريدة وأدوارها التشغيلية ومواردها.

المانحون يركزون حاليًا على النتائج القابلة للقياس

يفيد المانحون بأنهم يعطون الأولوية لمقترحات التمويل التي تُظهر نتائج واضحة قابلة للقياس تتوافق مع الأولويات العالمية، لكنهم رغم ذلك يفتقرون إلى الطرق المنظمة لتقييم المدى الذي تدمج فيه المقترحات تحديد السياق فيما هو أبعد من التوافق العام مع المعايير العالمية.

على سبيل المثال، سلط أحد المانحين الضوء على أهمية معالجة الواقع المحلي مثل الديناميكيات الجنسانية في مقترحات البرامج، لكنه اعترف أن أطر عمل تقييم منظمته تركز تركيزًا رئيسًا على المخرجات القابلة للقياس، مثل عدد العمليات اللاتي يجري الوصول إليهن، بدلًا من تقييم جودة عمليات التكيف مع السياق.

وقد تضاعف ذلك بحقيقة إفادة المانحين، رغم اعترافهم بأهمية تصميم برامج للتصدي للعنف الجنساني مناسبة للواقع المحلي، بأن قيود التمويل غالبًا ما تحد من قدرة المنظمات على تحديد السياق بصورة كاملة. واستشهد بعض المانحين بالتحديات في تحقيق التوازن بين الحفاظ على آليات صارمة للمساءلة وتوفير المرونة اللازمة للتكيف المحلي.

المنظمات غير الحكومية الدولية تُجري القليل من التعديلات لكنها نادرًا ما تحدد السياق تحديدًا كاملاً

غالبًا ما تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية كمنظمات وسيطة إذ تنفذ برامج التصدي للعنف الجنساني بالنيابة عن المانحين وتتعاون مع الشركاء المحليين. وتعكس جهود هذه المنظمات في تحديد السياق كلا من نقاط القوة والقيود الخاصة بالعمل عبر السياقات المتنوعة.

وتعتمد المنظمات غير الحكومية الدولية أطر عمل موحدة لضمان الاتساق عبر المناطق المتعددة، وكثيرًا ما تُعدّل هذه الإطارات على مستوى نشط بدلًا من إعادة هيكلتها بالكامل لتلائم السياق المحلي. ويضمن ذلك التوافق مع أولويات المانحين لكنه يمكن أن يقلل من عمق تحديد السياق.

فعلى سبيل المثال، عدلت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن تقديم خدماتها لتشمل الوحدات المتنقلة مما يتيح الوصول بصورة سرية إلى خدمات التصدي للعنف الجنساني في المناطق المحفوظة. لكن تظل هياكل البرامج الأساسية مشابهة عبر المناطق مما يحد من استجابتها للتحديات المحلية الفريدة.

ورغم الجهود المبذولة لإشراك الشركاء المحليين، تبلغ الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية عن تحديات في دمج الملاحظات المحلية دمجًا كاملاً بسبب دورات التمويل القصيرة والأولويات التي يفرضها المانحون. وفي غواتيمالا، تفيد المنظمات غير الحكومية الدولية بأن الافتقار إلى المرونة في تمويل المانحين قد أعاق قدرتها على تكيف البرامج بفعالية مع احتياجات نساء الشعوب الأصلية. ورغم أن المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة متأصلة بعمق في مجتمعاتها مما يضعها في موضع تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني بفعالية، فهي تفيد بأن قيود الموارد والافتقار إلى سلطة اتخاذ القرار كثيرًا ما يعيق جهودها في التعاون مع المنظمات الأكبر.



المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة تتحاور مع المجتمعات المحلية لكنها تواجه عوائق في التمويل

تؤكد المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة على إشراك المجتمعات المحلية باعتبارها عنصراً مركزياً لتحديد السياق. ويشمل ذلك إشراك العميلات وقادة المجتمعات المحلية في تصميم البرامج واستخدام الأدوات ذات الصلة الثقافية في تقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال أعدت المنظمات التي تقودها النساء في غواتيمالا أساليب بصرية لسرد القصص من أجل إشراك نساء الشعوب الأصلية ذوي المستوى المنخفض في الإلمام بالقراءة والكتابة، مما يسهل الوصول إلى مواد البرامج ويجعلها ملائمة ثقافياً.

ورغم خبرة المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في السياقات المحلية، فإنها تظل معتمدة بصورة كبيرة على التمويل الخارجي، الذي غالباً ما يكون قصير المدى ومُقيداً، مما يحد من قدرتها على تحديد سياق البرامج أو توسيع نطاق النماذج الفعالة. فعلى سبيل المثال، أبلغت بعض المنظمات التي تقودها النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوجود صعوبة في تأمين الأموال لتوسيع برامج دمج سبل المعيشة الناجحة التي تعالج نقاط الضعف الاقتصادية لدى الناجيات.

وتدعو المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة على نحو متزايد إلى الرعاية المستنيرة من الصدمات والبرامج التي تتمحور حول الناجيات، مما يركز على معالجة الاحتياجات المباشرة للناجيات مع احترام استقلاليتهن في الوقت نفسه. وقد أكدت المنظمات التي تقودها النساء في الأردن على سبيل المثال على أهمية الدعم النفسي والاجتماعي المصمم خصيصاً مما يضمن حصول العميلات على الرعاية بالتوافق مع احتياجاتهن وحساسيتهن الثقافية.

نجاح البرامج المتكاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية



في جمهورية الكونغو الديمقراطية عالج دمج دعم سبل المعيشة في برامج التصدي للعنف الجنساني كلا من الاحتياجات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية للعمليات. وقد أفادت المنظمات التي تقودها النساء بالنجاح في مساعدة العمليات في الحصول على الاستقلال الاقتصادي، لكن يظل توسيع النطاق والاستدامة الطويلة المدى ضمن التحديات بسبب القيود المالية والمخاطر الأمنية. وقد اعترف المانحون بنجاح هذا النهج الذي يساعد العمليات على الحصول على إعادة اكتساب استقلاليتها وتقليل الاعتماد على آليات التأقلم الضارة مثل ممارسة الجنس للبقاء على قيد الحياة، لكنهم اعترفوا بالحاجة لإجراء المزيد من التقييمات القوية لإظهار تأثير هذا النهج على المدى الطويل.

يُعد تقييم فعالية تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني أمرًا أساسيًا لفهم ما إذا كانت هذه البرامج تلبى احتياجات العمليات وتعالج التحديات في سياقات محددة أم لا. ومن الأهمية بمكان عدم تقييم تأثير البرامج فحسب بل أيضًا صلتها وفعاليتها في توفير الدعم اللائم الذي يسهل الوصول إليه للعمليات في السياقات المتنوعة. وكثيرًا ما تعتمد عملية التقييم هذه على الملاحظات الصادرة من المجتمع المحلي والمؤشرات السلوكية ومؤشرات ما قبل التقييمات وما بعدها، رغم وجود تحديات مهمة فيما يتعلق بقياس النجاح على المدى الطويل وتحديد الجوانب للتحسين المستمر.

لكن أصحاب المصلحة المختلفين يقيّمون الفعالية بصورة مختلفة.

فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يؤكد المانحون على المخرجات القابلة للقياس مثل عدد الناجيات اللاتي قدّمت لهن الخدمات أو مدى توافر الخدمات لتقييم تأثير تمويلهن. لكن الاعتماد على المقاييس الكمية من شأنه أن يحد من فهم التأثيرات الأعمق لجهود تحديد السياق. وقد أعرب بعض المانحين عن رغبتهم للحصول على البيانات النوعية بما يشمل الرؤى فيما يتعلق بالتغيرات في مواقف المجتمعات المحلية وتمكين الناجيات والتحول في المعايير الجنسانية. ورغم ذلك، فإن آليات تقديم الملاحظات مثل المناقشات الجماعية المركزة والدراسات الاستقصائية للمجتمعات المحلية غير مستغلة بصورة كافية لتقييم الآثار النوعية لبرامج التصدي للعنف الجنساني.

وقد أشارت المنظمات غير الحكومية الدولية أنها تستخدم أدوات مثل تحليل الحماية والمناقشات الجماعية المركزة والدراسات الاستقصائية لتقييم البرامج المحددة السياق، لكنها قد أشارت أيضًا إلى أن دورات التمويل القصيرة غالبًا ما تعيق تقييماتها مما لا يترك مجالًا كبيرًا لتقييمات التأثيرات على المدى الطويل. وقد أبلغت المنظمات غير الحكومية الدولية في غواتيمالا على سبيل المثال عن وجود تحديات في تتبع الفعالية الطويلة المدى للمواد المكيفة ثقافيًا بسبب عدم وجود موارد متخصصة للرصد والتقييم.

وأفادت المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة بالتركيز الشديد على التقييمات المجتمعية حيث تلعب الناجيات دورًا حيويًا في تقييم فعالية البرامج. وقد استخدمت المنظمات التي تقودها النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية ملاحظات الناجيات لتعديل برامج سبل المعيشة وضمان تلبية احتياجات الاحتياجات الاقتصادية الخاصة بهن. لكنها أشارت إلى التحديات أمام توسيع نطاق أنظمة التقييمات هذه بسبب الموارد المالية المحدودة لجمع البيانات المستدامة.

المواد المصممة للمراعاة الثقافية زادت من إمكانية الوصول إلى الخدمات في غواتيمالا



أعدت المنظمات التي تقودها النساء والمنظمات غير الحكومية الدولية أدواتًا بصرية وترجمت محتوى البرامج إلى لغات الشعوب الأصلية لضمان إتاحة وصول الفئات السكانية التي يقل فيها معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلى خدمات التصدي للعنف الجنساني. وقد حسّن ذلك بصورة كبيرة من مستوى الوعي واستعمال الخدمات في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. وقد شددت المنظمات التي تقودها النساء على الحاجة إلى التمويل المستدام لتوسيع نطاق هذه المواد التي تراعي الحساسية الثقافية فيما هو أبعد من المرحلة التجريبية.

الخدمات المتنقلة تقدم الدعم إلى الريفات في الأردن



كانت الخدمات المتنقلة فعالة في الوصول إلى المناطق الريفية حيث يكون الوصول إلى الملاجئ التقليدية موصومًا. وتوفر هذه الخدمات المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية بما يضمن إمكانية وصول العمليات إلى الرعاية بسرية. لكن تعرب كل من المنظمات التي تقودها النساء والمانحون على حدٍ سواء عن مخاوفهم فيما يتعلق بفعالية تكلفة توسيع نطاق هذه الخدمات على مستوى الأردن.

2

القسم الثاني

التمويل وتخصيص الموارد

نطاق التمويل المباشر للمنظمات المحلية. وأعرب مقدمو المعلومات الرئيسون عن شكوكهم فيما يتعلق بقدرة المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة على إدارة التمويل. كما أشاروا إلى تجاربهم عندما لا تتوخى المنظمات المحلية النزاهة في تقاريرها المالية.

وقد شددت المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة على التمويل المباشر غير الكافي المُخصَّص للمنظمات المحلية ولا سيما تلك التي تقودها النساء. وأشارت المنظمات التي تقودها النساء في غواتيمالا أن اعتمادها على الوسطاء الدوليين يحد من قدرتها على تأمين الموارد المالية الملائمة للتدخلات المحددة السياق. وأفادت المنظمات التي تقودها النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن المانحين غالبًا ما يفرضون قيودًا بشأن كيفية استخدام أموالهم مما يعيق من قدرة هذه المنظمات على تكييف البرامج استجابة للواقع المحلي.

يُعَد التمويل الملائم والتخصيص المنصف للموارد أمرًا حيويًا لنجاح برامج العنف الجنساني المحددة السياق. لطالما كان المانحون الدوليون هم العوامل الدافعة تقليديًا لتمويل تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني مع التركيز على ضمان المساواة وتحقيق نتائج قابلة للقياس. إلا أن الدرجة التي يدعم فيها التمويل جهود تحديد السياق تظل شاغلًا رئيسيًا.

وقد عكس المانحون تأكيدهم على تمويل البرامج التي تتوافق مع الأولويات الاستراتيجية والنتائج القابلة للقياس. ومع إدراك المانحين لأهمية معالجة الاهتمامات المحلية، غالبًا ما تعطي مسارات التمويل الأولوية للعمل من خلال الشركاء الدوليين أو الوطنيين الراسخين مع تقديم دعم مباشر محدود للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة. وقد أشير إلى التحديات الكامنة في المساواة وبناء القدرات باعتبارها عوائق أمام توسيع

القيود المفروضة على التمويل تمنع تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني

رغم الأهمية المعروفة وإيلاء الأولوية المعلن لتحديد السياق من أجل فعالية البرامج، حدد أصحاب المصلحة قيودًا عديدة لتأمين الموارد وتخصيصها بفعالية. وتؤثر هذه القيود المعروفة للقطاع الإنساني على إتاحة الموارد لتحديد سياق الاستجابات، وتشمل هذه القيود ما يلي:

آليات التمويل الشديدة الصرامة

عدم المرونة في التمويل من الجهات المانحة من المشكلات المتكررة. فعلى سبيل المثال، أفادت المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في الأردن وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن متطلبات المانحين غالبًا ما تركز على المخرجات الموحدة مما يترك مساحة قليلة لتكييف البرامج استنادًا إلى ملاحظات المجتمعات المحلية في الوقت الفعلي.

دورات التمويل المقدم تعد قصيرة للغاية

تُقدّم برامج التصدي للعنف الجنساني نموذجيًا على أساس قصير المدى مما يجعل من الصعب التخطيط لحلول محددة السياق مستدامة طويلة المدى وتنفيذها. وتشدد المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن الضغط لتلبية الأهداف الطويلة المدى غالبًا ما يحول الانتباه من معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنساني من خلال التدخلات المصمّمة خصيصًا.

المنظمات المحلية لا تتلقى تمويلًا أساسيًا كافيًا

نادرًا ما تتلقى المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة تمويلًا أساسيًا وهو أمر ضروري لبناء القدرات التنظيمية وضمان استدامة البرامج المحددة السياق. وقد أفادت المنظمات الدولية في غواتيمالا بأن عدم وجود تمويل أساسي يحد من قدرتها على الانخراط في أنشطة الدعوة أو توسيع نطاق خدماتها.



3

القسم الثالث العوائق أمام تحديد السياق

العوائق الثقافية والاجتماعية

تؤثر عوائق ثقافية واجتماعية مختلفة على الوصول إلى الخدمات وقبول برامج التصدي للعنف الجنساني. ويمكن لهذه العوائق أن تعرقل فعالية التدخلات المحددة السياق للتصدي للعنف الجنساني.

ففي الأردن على سبيل المثال تفيد المنظمات التي تقودها النساء بأن المعايير الثقافية المحافظة غالباً ما تمنع النساء من الوصول إلى الملاجئ التقليدية. ويفاقم الوصم الاجتماعي المرتبط بالعمليات التي يطلبن المساعدة من هذه المشكلة. ولمعالجة هذا الأمر، تحولت المنظمات التي تقودها النساء نحو الوحدات المتنقلة التي تقدم الخدمات بسرية داخل المجتمعات، لكن تظل التحديات كامنة في الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً التي قد لا يكون لديها إمكانية وصول إلى الخدمات المتنقلة.

وتواجه نساء الشعوب الأصلية في غواتيمالا عوائق ثقافية فريدة تعيق وصولهن إلى خدمات التصدي للعنف الجنساني وخصوصاً في الأماكن البعيدة. وفي حين كَيَّفَت المنظمات التي تقودها النساء برامج لتراعي الحساسية الثقافية واستخدام الأدوات البصرية، فإن السلوكيات الأبوية العميقة الجذور داخل المجتمعات المحلية تواصل تقييد مشاركة النساء في برامج التصدي للعنف الجنساني

رغم الحاجة الواضحة لتحديد السياق في برامج التصدي للعنف الجنساني، هناك الكثير من العوائق التي تعرقل تنفيذ هذه الفعّال. وتنشأ هذه العوائق من المعايير الثقافية وقيود التمويل والقيود اللوجيستية والحاجة إلى التنسيق الأفضل بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية. وفيما يخص المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة، فإن العوائق أمام تحديد السياق غالباً ما تتضاعف من خلال النقص في الموارد وأطر عمل المانحين الصارمة ولا سيما في البيئات الإنسانية المعقدة أو بيئات النزاع. ويستكشف هذا القسم هذه العوائق والكيفية التي تؤثر بها على الجهود التي تبذلها المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمانحون للتصدي بفعالية وضمن السياق للعنف الجنساني.



العوائق أمام التمويل والموارد

يظل التمويل والموارد المحدودان عوائق بالغة الأهمية للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة وخصوصًا فيما يتعلق بتحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني لتناسب الاحتياجات المحلية. وبينما يؤكد المانحون على أهمية المساواة والمخرجات القابلة للقياس، غالبًا ما يمنع نقص التمويل المرن، والطويل الأجل جهود تحديد السياق من الوصول إلى إمكاناتها.

وقد اعترف المانحون بنقص التمويل المباشر للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة. وبدلاً من ذلك، غالبًا ما يمر التمويل بالمنظمات غير الحكومية الدولية أو المنظمات الوطنية، مما يحد من قدرة المنظمات التي تقودها النساء على التحكم مباشرة في التمويل وتحديد سياق البرامج بطريقة تلائم احتياجاتها المحلية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية اتفقت هذه المنظمات على أنها غالبًا ما تفتقر إلى التمويل المباشر مما لا يزيد من الوقت الذي يستغرقه الأمر لوصول المال إلى الجهات الفاعلة المحلية فحسب، بل أيضًا يخلق حاجزًا أمام الاستقلالية المحلية. وفي غواتيمالا، أفادت المنظمات التي تقودها النساء بأن التمويل المستند إلى المشروعات كثيرًا ما يقيّد من قدرتها على بناء البرامج المستدامة الطويلة المدى المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الفريدة للنساء.

حتى أن العمليات أنفسهن قد أُشْرِنَ إلى أن عدم كفاية الموارد غالبًا ما يحد من الفوائد المتوقعة من المشاركة. إذ أعربت إحدى المشاركات عن ذلك بقولها:

"الفائدة أقل، وعندما نعود إلى المنزل، نعود بأيادي خالية"

ويسلط ذلك الضوء على الحاجة لزيادة تخصيص الموارد لضمان شعور المشاركات بآثار ملموسة ودائمة من مشاركتهن في البرامج.

العوائق اللوجيستية والتشغيلية

يتطلب تنفيذ برامج محددة السياق للتصدي للعنف الجنساني التكيف مع العوائق اللوجيستية والتشغيلية بكل منطقة. إذ تصبح العوائق اللوجيستية في مناطق النزاعات، والمناطق النائية، والمناطق ذات البنية التحتية المحدودة أكثر وضوحًا.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال يمثل الوضع الأمني ونزوح المجتمعات المحلية عوائق كبيرة أمام تقديم الخدمات. وقد ذكرت المنظمات التي تقودها النساء أنها بينما كوّنت خدماتها لتلبية احتياجات الناجيات، فإن مشكلات مثل وسائل النقل المحدودة والبنية التحتية غير الملائمة تقيد من الوصول إلى الأماكن الآمنة وبرامج سبل المعيشة. ورغم ذلك، تواصل هذه المنظمات تقديم الخدمات لكنها تبلغ بأن قدرتها على توسيع نطاق خدماتها غالبًا ما يعيقها نقص الموارد.

وفي الأردن رغم تكيف الخدمات المتنقلة، ما تزال المسافة الجغرافية وعدم إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية يحد من الوصول إلى هذه الخدمات. وتواجه المنظمات التي تقودها النساء تحديات فيما يتعلق بالتنسيق مع الحكومات المحلية لضمان إعداد الأماكن الآمنة في المناطق النائية حيث قد تكون المهاجرات على وجه الخصوص معرضات للخطر.

العوائق المؤسسية والتنسيقية

يتطلب تحديد السياق الفعال التعاون والتآزر بين الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة والمانحين. وقد سلطت الرؤى المستخلصة من المقابلات وأفرقة المناقشات الضوء على أن التحديات المؤسسية والتحديات أمام التنسيق كثيرًا ما تعيق التقديم الفعال للبرامج. فعلى سبيل المثال ذكر مقدمو المعلومات الرئيسيون من المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة أن الإشراف المحدود في عمليات اتخاذ القرار وعدم وجود اتصال مباشر مع المانحين يقلل من قدرتهم على تصميم برامج للتصدي للعنف الجنساني تناسب الاحتياجات المحلية. وبالمثل، أعرب المشاركون في المجموعات المركزة عن مخاوفهم فيما يتعلق بتقديم خدمات مجزأة. وقد أكدوا على أن التعاون بصورة أفضل بين أصحاب المصلحة من الممكن أن يعزز من إمكانية الوصول إلى البرامج وفعاليتها.

وذكرت الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية أن التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية غالبًا ما تعيقه الصوامع المؤسسية. إذ أشارت المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات حقوق المرأة في غواتيمالا على سبيل المثال إلى الصعوبات في مواءمة أهدافها بسبب اختلاف الأولويات أو قيود التمويل. وهذا الافتقار إلى المواءمة من الممكن أن يؤخر من جهود تحديد السياق ويؤدي إلى استجابة مجزأة للعنف الجنساني.

وأبلغت المنظمات التي تقودها النساء في الأردن عن مشكلة مشابهة حيث يكون التنسيق بين الشركاء المحليين والدوليين إشكالي في بعض الأحيان ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة أفضل الممارسات والموارد. وكثيرًا ما شعر الشركاء المحليون بالتهميش في عمليات اتخاذ القرار مما أثر على قدرتهم على توفير الحلول المحددة بحسب السياقات.

وأكد المانحون على الدور الحيوي للتنسيق الفعال مع الشركاء المحليين فيما يتعلق بتحسين مواءمة برامج التصدي للعنف الجنساني مع الأولويات المحلية، وسلطوا الضوء على أهمية إشراك الجهات الفاعلة في مجموعات التنسيق لضمان أن تكون التدخلات ذات صلة من الناحية السياقية ومنتجورة حول الناجيات. وعلاوة على ذلك، دعا المانحون إلى تعزيز التعاون بينهم وبين المنظمات المحلية والشركاء المنفذين لترشيد الجهود ومنع الازدواجية. ويعتقد المانحون أنه من خلال تحسين آليات مشاركة المعارف وتعزيز الشراكات يمكن للتدخلات الرامية لمنع العنف الجنساني أن تدمج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، مما يجعل هذه الممارسات أكثر تأثيرًا وفعالية.



4

القسم الرابع الاستنتاج

بالنسبة للممارسين، يجب دمج تحديد السياق في تصميم برامج التصدي للعنف الجنساني وتنفيذها وتقييمها. وبالنسبة للجهات الفاعلة بما يشمل المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة، فيجب أن تُمنَح تحكم أكبر في تصميم البرامج وتخصيص الموارد مع وجود تمويل مرن يمكنها من الاستجابة للاحتياجات الناشئة.

بالنسبة لصناع السياسات والحكومات والمنظمات الدولية، فيجب أن يعطوا الأولوية للتمويل المرن الطويل الأجل للمنظمات المحلية مع التركيز على بناء القدرات لضمان إمكانية أن تقود الجهات الفاعلة المحلية التدخلات المحددة السياق. ويجب أن تعترف السياسات الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، بالحاجة إلى قابلية التكيف في برامج التصدي للعنف الجنساني مع ضمان إمكانية تنفيذ المعايير المحلية بفعالية في السياقات الثقافية والقانونية المختلفة.

ومن الناحية العملية، يجب أن تعزز المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المحلية من آليات إبداء الملاحظات لضمان أن تظل البرامج مستجيبة لاحتياجات العميل. ويجب أن يعمل المانحون والمنفذون عن كثب مع أصحاب المصلحة المحليين لضمان صلتهم بالسياق الذي يعملون فيه وأهميته ومراعاة الحساسية الثقافية.

يُعدّ تحديد السياق أمرًا أساسيًا لضمان فعالية برامج التصدي للعنف الجنساني وصلتها واستدامتها في تلبية الاحتياجات الفريدة للعمليات في البيئات المتنوعة. وبينما توفر المعايير العالمية لمنع العنف الجنساني والتصدي له مبادئ توجيهية قيّمة، فإن التنفيذ الفعال لأطر العمل هذه يتطلب تكييفًا كبيرًا مع الواقع المحلي والثقافي والاجتماعي والقانوني. وتلعب المنظمات المحلية، وخصوصًا المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة دورًا حاسمًا في عملية تحديد السياق، لكنها تواجه عوائق كبيرة أمام التمويل والقدرات والتنسيق. ويدرك المانحون على نحو متزايد أهمية تحديد السياق، لكن تظل آليات التمويل القائمة صارمة إذ غالبًا ما تعطي الأولوية للمخرجات القصيرة المدى على المرونة الطويلة الأجل المطلوبة للتكيفات الثقافية.



أُجريت الأبحاث في ثلاثة بلدان، جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيواتيمالا والأردن، لاستيعاب التنوع الإقليمي والنظر في جهود تحديد السياق عبر البيئات الجغرافية والاجتماعية والإنسانية المختلفة.

وقد استخدم نهجنا المتعدد الأساليب بيانات أولية وثنائية جُمعت من الدراسة النظرية والمقابلات التي أُجريت مع مقدمي المعلومات الرئيسيين والمناقشات الجماعية المركزة. وقد أتاح ذلك تقييمًا قويًا للتوجهات والتحديات والفرص في تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني.

وتضمن هذه المنهجية أن تكون النتائج والتوصيات المُقدّمة في هذا التقرير مستندة إلى الأدلة وشاملة وتبرز وجهات النظر المتنوعة لأصحاب المصلحة. ويسلط النهج المتعدد المستويات الضوء على أهمية البرامج المحددة السياق للتصدي للعنف الجنساني مع معالجة العوائق النظامية وفرص التحسين.

دراسة نظرية

استعرضت دراسة نظرية أُجريت المنشورات والتقارير والبيانات الثانوية الحالية المستخلصة من منظمات رئيسة تشمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، وموقع الإغاثة ReliefWeb، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولجنة الإنقاذ الدولية. وحدد الاستعراض أفضل الممارسات والمبادئ لتحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني بفعالية. ويشمل ذلك تحديد المبادئ التوجيهية وأطر العمل العالمية مثل أداة تحديد قياس المعايير الدنيا للتصدي للعنف الجنساني، والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للتصدي للعنف الجنساني والسياسات من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة التي تؤكد على أهمية التدخلات المحددة للسياق لتلبية الاحتياجات الفريدة للمجتمعات المحلية.

وقد حددت الدراسة النظرية مواضيع رئيسة في البرامج الفعالة للتصدي للعنف الجنساني، مثل تحديد السياق، والملكية المحلية، والنُهُج المتمحورة حول الناجيات، والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، والحاجة إلى تمويل مرّن وطويل الأجل. وخلصت الدراسة إلى أن التدخلات للتصدي للعنف الجنساني يجب أن تكون مصممة خصيصًا لسياقات محددة، مع مراعاة عوامل مثل الممارسات الثقافية والمعايير الجنسانية والاحتياجات الفريدة لمختلف السكان، مثل النازحين والنساء والفتيات المستضعفات.

المقابلات التي أُجريت مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

أُجريت مقابلات شبه منظمة مع 20 شخصًا من مقدمي المعلومات الرئيسيين، بما يشمل المانحون والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة عبر البلدان الثلاثة. وقد قامت هذه المقابلات بدراسة أولية لما يلي:

- « أولويات المانحين والتحديات التي تواجههم فيما يتعلق بتمويل البرامج المحددة السياق للتصدي للعنف الجنساني
 - « دور المنظمات غير الحكومية الدولية في تحديد سياقات أطر العمل العالمية للتصدي للعنف الجنساني ودعم المنظمات المحلية
 - « خبرات المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني مع التركيز على التمويل والمساعدة الفنية.
- وقد قدمت المقابلات نظرة متعمقة في الديناميكيات المؤسسية، مثل التحديات التي تواجهها المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في تأمين التمويل الكافي والعوائق التي تحول دون تحديد سياق برامج التصدي للعنف الجنساني. كما كشفت المقابلات عن المستويات المتفاوتة للدعم الذي تتلقاه المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في تحديد سياق المعايير العالمية بما يناسب سياقاتها الفريدة.



جمع البيانات والعينات

ضمنت استراتيجية أخذ العينات في الدراسة التمثيل عبر السياقات الجغرافية والاجتماعية. إذ أدرجت جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب بيئاتها المتأثرة بالنزاع، وأدرجت غواتيمالا لتركيزها على المجتمعات المحلية للسكان الأصليين والمجتمعات الريفية، وأدرجت الأردن بسبب العدد الكبير من اللاجئين المقيمين فيها. وقد أتاح هذا التنوع أن تدرس الأبحاث الاختلافات في ممارسات تحديد السياق وتحديد التحديات الفريدة عبر المناطق.

الاعتبارات الأخلاقية

التزمت الدراسة بالمبادئ التوجيهية الأخلاقية الصارمة لحماية حقوق المشاركين وسريتهن. وقد تم الحصول على موافقة مستنيرة من جميع المشاركات، مع إبلاغهن بوضوح بحقوقهن في الانسحاب من الدراسة في أي وقت. وأولي اهتمام خاص لحماية سلامة المشاركات وخصوصيتهن، ولا سيما الناجيات من العنف الجنساني.

المناقشات الجماعية المركزة

أجري ما يصل مجموعه الإجمالي إلى 28 مناقشة جماعية مركزة مع عمليات برامج التصدي للعنف الجنساني، بما يشمل مجموعات ديموغرافية متنوعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا والأردن. وشملت كل مناقشة ما يقرب من 10 مشاركات من المجتمعات المضيفة وبيئات النازحين داخليًا. وتمثل الهدف من هذه المناقشات فيما يلي:

- « تقييم مدى صلة برامج التصدي للعنف الجنساني وفعاليتها من منظور الناجيات
- « تحديد العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات وتقديم اقتراحات التحسين
- « فهم مدى نجاح المواد والخدمات المكيفة ثقافيًا في معالجة التحديات المحلية

وقد سلطت المناقشات الجماعية الضوء على أهمية تصميم برامج للتصدي للعنف الجنساني بما يتناسب مع الاحتياجات الخاصة للعمليات، حيث أشارت المشاركات إلى تأثير عوائق مثل الوصم ومحدودية الوصول إلى الموارد وعدم كفاية المواد المحلية.

التدليل الثاني

تحدث العمليات

جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت المجهر



تنتقد العمليات الطريقة التي يُحدّد بها سياق برامج منع العنف الجنساني والاستجابة له، رغم أن المسألة أمام السكان المتضررين ما تزال تمثل دعوة لحشد الجهود في جميع أنحاء الاستجابة الإنسانية.

إذ أُبلغ في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن أكثر من **46,000 حالة عنف جنسي** في مقاطعات شمال كيغو وجنوب كيغو وإيتوري وحدها بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب عام 2023.¹⁰ ودُعيت النساء والفتيات للمشاركة في المناقشات الجماعية المركزة حول ما إذا كانت برامج التصدي للعنف الجنساني قد وُضعت في سياق يلبي احتياجاتهن أم لا وكيفية إجراء ذلك. وفيما يلي أبرز ما جاء في المناقشات الجماعية المركزة:

العوائق

مخاوف تتعلق بالسلامة والدعم المحدود

استفادت الفتيات في المجتمع المضيف من البرامج الأكثر شمولاً التي تضمنت التمكين الاقتصادي والتوعية بالعنف الجنساني. ومع ذلك، فقد أشرن إلى أن الحساسية الثقافية وإدماج الملاحظات المحلية كانت أمور حاسمة لنجاح هذه المبادرات.

واجهت الفتيات في المخيمات مخاطر أمنية شديدة، خاصة عند جمع الحطب. وأعربت العديد منهن عن استيائهن من توزيع المنظمات النسائية للفصول، إذ تطلب منهن ذلك الذهاب إلى الغابة لجمع الحطب للطهي. فغالباً ما كانت هذه الرحلات تعرضهن للعنف الجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والتحرش، خاصة عندما يُجبرن على السفر بمفردهن. وأوضحت إحدى الفتيات:

"كان علينا أن نسير مسافات طويلة، أحياناً لأيام، كي نجمع الحطب فقط لطهي الفاصوليا التي تُعطى لنا. لقد كنا وحيدات في الغابة معرضات لخطر التعرض لهجوم أو الاغتصاب."

المشاركة في تحديد السياق

أبلغت الفتيات في المجتمع المضيف عن نجاح ومشاركة أكبر في برامج التصدي للعنف الجنساني، لا سيما مشروع الدواجن ومبادرات محلات الحلاقة. وقد وفرت هذه المشروعات فرصاً للدخل وساعدت الفتيات على تطوير مهارات عملية. فمن خلال مشروع تربية الدواجن، تمكنت العديد من الفتيات من توليد الدخل والحصول على الاستقلالية الاقتصادية، مما كان له أثر إيجابي على تقدير الذات لديهن. وبالمثل، أتاح مشروع محلات الحلاقة فرصة إدارة مشروع تجاري صغير، مما زاد من تمكينهن ووفر لهن شعوراً بالملكية.

وفي المقابل، شعرت الفتيات اللاتي يعشن في المخيمات بالإهمال وعدم التمكين. ورغم مشاركتهن في برامج التوعية مثل برنامجي "تألقي يا فتاة" و"أمنة في المنزل"، فقد شعرن بأن احتياجاتهن لم تُلب على النحو الكافي. وكانت البرامج في المخيمات قليلة وغالباً ما تجاهلت التحديات الخاصة بالفتيات. كما أعربت الفتيات عن إحباطهن من سيطرة رئيسة المخيم على الوصول إلى الموارد والخدمات، حيث لعبت المحسوبية دوراً في تحديد هوية المتلقيات للمساعدات. وأدى هذا النظام إلى الشعور بالتهميش وعدم التمكين.

العوائق

احتياجات غير ملية

بينما حصلت الفتيات في المجتمع المضيف على فرص مدرة للدخل (مثل تربية الدواجن ومحلات الحلاقة)، لم تتح للفتيات في المخيمات سوى فرص قليلة للتمكين الاقتصادي. وقد أعربت الكثير من الفتيات عن رغبتهن في الحصول على المزيد من البرامج المصممة خصيصًا التي من الممكن أن تزودهن بمهارات الأعمال وريادة الأعمال والموارد المالية.

ومن الفجوات البالغة الأهمية التي حددتها الفتيات في كل من المجتمع المضيف والمخيمات على حد سواء نقص خدمات الصحة النفسية. فقد عانت العديد من الفتيات من الصدمات العاطفية والإجهاد النفسي والاجتماعي، لا سيما بسبب العنف الجنساني، إلا أن البرامج المتاحة لم تعالج احتياجات الصحة النفسية لديهن على النحو الكافي.

توصيات من أجل التحسين

« زيادة التركيز على الأماكن الآمنة والبنية التحتية، مثل تحسين الإضاءة وتأمين مناطق للفتيات والمواصلات الآمنة للوصول إلى الموارد.

« شددت الفتيات في كل من المجتمع المضيف والمخيمات على حد سواء على الحاجة إلى وجود برامج أكثر مراعاة للحساسية الثقافية وذات صلة بالسياق. ففي المجتمع المضيف تتواءم البرامج مع القيم والتقاليد المحلية، لكن لم يكن الحال دائمًا كذلك في المخيمات، حيث كانت هناك عوائق لغوية وسوء فهم ثقافي. وقد اقترحت الفتيات تكييف البرامج لمعالجة التحديات الفريدة التي يواجهنها، بما يشمل دعم الصحة النفسية والمزيد من الفرص الاقتصادية المستهدفة.

« كانت إحدى التوصيات المتكررة من الفتيات هي تضمين الآباء في البرامج الأسرية. فبينما حضرت الأمهات في كثير من الأحيان الجلسات، كان الآباء أقل مشاركة رغم الدور المهم الذي يمكن أن يلعبوه في خلق بيئة داعمة للفتيات. وقد لوحظ أن عدم مشاركة الأسرة خاصة من أفراد الأسرة الذكور كان حاجزًا أمام الدعم الفعال لسلامة الفتيات ورفاههن.



تُعد غواتيمالا من أعلى البلدان في معدلات قتل الإناث في العالم. وفيما يتعلق بعام 2022، فقد أبلغت البوابة الإحصائية لمرصد المرأة عن **534 حالة قتل للإناث** وبحلول مارس/آذار 2023 أبلغ عن 69 حالة قتل للإناث.¹¹ أجريت المناقشات الجماعية المركزة مع نساء الشعوب الأصلية والفئات المهمشة الأخرى لفهم كيفية تكييف برامج التصدي للعنف الجنساني لتلبية احتياجاتهن. وفيما يلي أبرز ما جاء في المناقشات الجماعية المركزة:

العوائق

اشتملت بعض العوائق التي تحول دون المشاركة على القيود الزمنية بسبب المسؤوليات المنزلية والتحديات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالمواصلات. وواجهت بعض النساء، بالإضافة إلى ذلك، ممانعة من أفراد الأسرة فيما يتعلق بمشاركتهن.

المشاركة في تحديد السياق

زودت البرامج النساء بمعارف أساسية حول حقوقهن وأنواع العنف التي قد يواجهنها. وشددت المشاركات على تركيز البرنامج على خلق أماكن آمنة للنساء وتحديد سياق المحتوى بما يتناسب مع احتياجاتهن (على سبيل المثال، اللغة والديناميكيات الجماعية). وشاركت العديد من المشاركات أن البرامج قد ساعدتهن في فهم حقوقهن وكيفية الوقوف ضد العنف في مجتمعاتهن.

وقد كان إشراك المشاركات في عملية التكيف أمراً أساسياً في ضمان إمكانية الوصول إلى البرنامج.

إذ شاركت المشاركات بنشاط في اقتراح تغييرات على البرنامج لجعله أكثر سهولة في الوصول إليه، واقترحن تغييرات على الجدول الزمني والمواقع والأنشطة التي من شأنها أن تضمن مشاركة عدد أكبر من النساء.

وأعربت العديد من النساء عن أن البرنامج يلبي احتياجاتهن العاطفية والعملية على حدٍ سواء. واشتملت الأمثلة على ذلك على تلقي الدعم القانوني والنفسي واكتساب الثقة للدفاع عن حقوقهن.

وأفادت النساء أن الميسرة كانت ودية ومتقبلة لملاحظتهن، لذا فقد أبلغنها مباشرة باحتياجاتهن وقدمن لها اقتراحات لتحسين البرنامج.

توصيات من أجل التحسين

« تضمنت الاقتراحات الحاجة إلى الدعم الاقتصادي لوسائل النقل وحوافز للمشاركة، وإنشاء نقاط التقاء يسهل الوصول إليها، وإجراء المزيد من التدريب على مهارات التمكين.

« أكدت المشاركات على أهمية جعل البرامج أكثر مرونة وملاءمة من الناحية الثقافية. كما أعربن عن الحاجة إلى المزيد من التدريب على المهارات الفنية والموارد لضمان المشاركة بصورة أكبر.

« شددت المشاركات على أهمية وجود طرق تقديم مرنة ومناسبة ثقافياً لضمان المشاركة الناجحة.



أبلغت 21 في المائة من النساء في الأردن عن تعرضهن للعنف الجسدي و/أو الجنسي على يد شريك حميم في حياتهن¹². وقد قيّمت المناقشات الجماعية المركزة مدى تلبية خدمات التصدي للعنف الجنساني لاحتياجات مختلف الفئات السكانية، بما في ذلك اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. وفيما يلي أبرز ما جاء في المناقشات الجماعية المركزة:

العوائق

صعّبت الكثير من الحساسيات الثقافية في الأردن على الفتيات التحدث بصراحة عن قضايا مثل الجرائم الإلكترونية والتحرش الجنسي والحيز. فقد كانت المحظورات حول التحدث في هذه المواضيع تعني أن العديد من الفتيات شعرن بالانفصال عن الجلسات أو ترددن في التحدث في إطار جماعي.

توصيات من أجل التحسين

- « طلبت الفتيات في الأردن المزيد من الأشكال التفاعلية، مثل لعب الأدوار والمناقشات التي تشرك المشاركات في سيناريوهات واقعية. كما اقترحن أيضًا تحديد مواعيد للجلسات تنسم بالمرونة لتناسب مع تقويماتهن الدراسية المزدحمة.
- « أوصيت الفتيات بعقد جلسات أسرية أكثر شمولاً، لا سيما بحضور الآباء، لتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق فهم أفضل لقضايا العنف الجنساني داخل الأسرة.

المشاركة في تحديد السياق

أعربت الفتيات في الأردن عن رغبتهم القوية في عقد المزيد من الجلسات التفاعلية في برامج العنف الجنساني، واقترحن دمج المزيد من لعب الأدوار والأدوار المسرحية في المناقشات بشأن التحرش والعنف، إذ ساعدتهن هذه الأنشطة على الانخراط بعمق في المواضيع الحساسة وفهم حقوقهن والعنف الجنساني بصورة أفضل.

وكان التحدي الثابت الذي واجهته الفتيات في الأردن هو توقيت الجلسات. إذ وجدت العديد من الفتيات صعوبة في المشاركة بسبب تداخل وقت الجلسات مع الجداول المدرسية وفترات الامتحانات. واقترحن تقديم مواعيد مرنة أو عقد جلسات في عطلة نهاية الأسبوع لتناسب مع جداولهن التعليمية.

كما أثارت الفتيات أهمية تضمين الآباء في برامج التصدي للعنف الجنساني. فرغم مشاركة الأمهات في كثير من الأحيان، شعرت العديد من الفتيات أن مشاركة الآباء ضرورية لكسر المعايير الجنسانية وخلق ديناميكيات أسرية شاملة. إلا أن أفراد الأسرة الذكور، وخاصة الآباء، غالبًا ما قاوموا حضور مثل هذه البرامج بسبب الحساسيات الثقافية.



تحديد سياق منع العنف الجنساني والتصدي
له: خطابات رنانة أم حقائق واقعة بالنسبة لمنظمات
حقوق المرأة/المنظمات التي تقودها النساء في
السياقات الإنسانية؟

International Rescue Committee
ديسمبر/كانون الأول 2024

